

عشر في بيان ثبوت الاختيار اعلم ان الاختيار نشأ من ميل الوجود الى ما ياسبه وميل الماهية  
 الى ما ياسبها كما ذكرنا مراراً وهو ذاتي وفكرك لا لا استناد الى الشيء بوجوه انفسه على ما سبقنا  
 او ما يطلب منه الاستنفاد ونشأ من هذا ما سبق من حركة على ظنية والاشارة الاستدراية  
 بالاشارة على ظنية لاجل من اجدها **القول** ان الاختيار للمسؤول الى الحولين من الكليتين  
 اي ما يتوجه اليه التكليف لان التكليف ثمر ما يحتمل الاختيار وهو التكليف ثمرة لغيره اي  
 فلو لم يكن محتملاً لم يكن له التكليف ولو لم يكن له التكليف لم يكن له محتملاً وهو التكليف  
 بان كل شيء مكلف وكيفية الجمع محتمل الله لان من ارب تكاليفها مختلفة وكل تكليف محتمل  
 العقل بقر الكتاب السنة فطلب بيان وجوده كالتسوية العقل واستدل بذلك على ثبوت  
 الاختيار لكل وجود ونشأ في ذلك وهو انه قد ثبت ان كل شيء من كلياته موجود وما يقدر  
 وقد تقدم ان هذا الكلام عبارة عن المشاهدة والصورة كما هو المذهب وان الوجود هو  
 الشيء من غير كونه في نفسه من اجل وان الماهية هي حقيقة من نفسه وان كل واحد مما  
 يحتمل منه حقيقة الاخر وان كلاً من الكليات في بيان عن المبدء ولا يطلب الاستعداد  
 الا من نوعه وانما والشيء المركب متمازج ممازج غير متمازج استهلاك وان كل شيء  
 مما له ليل الاخر وان المركب منها يحصل له التباين المتماثلان بل هو يطلب بالاختيار  
 حصل له الاختيار من حصول التباين له المتسوية التي واسطة حيزه ما فانه اذا التوازي  
 مثلاً ما لا يهنا الوجود فاشق من نوعه يطلب فعلها لبقوة لها الاتصاف لكونها مادية  
 لم يحصل فيها باقائه الا انها خالفت مدد الماهية وتضعف ههنا افضل الى ذلك لان  
 الصلوة من نوعها فتفوقه واليلا ان صدر له الشئ في ذاته وهذا الشئ لا يرد  
 كلاً من نوعه الوجود والماهية وكل مخلوق هو مركب منها الذي في ذلك بين الانسان  
 والبيان والجماد ولذا قال في اللب والتمار والتمرة والقرع والبلد كالجوز اجزئهم  
 ضمير العقل ولو لم يكن في الوجود والقرع والبلد من شئ الا لا يتبع حركه وكان لا يفتنون

نجم

لنجم ولطيل سحرها والافلاك والاربع والما خلق الله من شئ يقبضه فلا من العجز والتمثال  
 سحرها لله وهو لسزول ولم يعل ومن ذا خلق الله او هو ذاته فان فلما تم استنفاد العقل التخليد  
 تلك فلم لو جعلت في قوله الى ما خلق الله فانه لم يعل الى من خلق الله على ذلك بغير العقل  
 من يعل به كما قال في وهو لا يصح خلق الليل والنهار والشمس والقمر والارض ذلك لغيره  
 والمكاف لم يكن ان يكون عالماً لما يكلفه وان كان كل شيء على ذلك فقال لها والارض المتباينة  
 طوعا او كرها فانها انما طاعتين ولم يرد ذلك طاعة ولا مجلد تحت كان الوجود في قوله في قوله  
 من لا يشعاع الشراج كذا من بين الشراج كان نور وكذا بعد من الشراج كان اصعب نوراً  
 اي الوجود ونفسه امر ملك وهم وشعور وما اشبه ذلك من اسباب التكليف وشروطه وكما اذرب  
 من المبين في وجهات المدارك وكما بعد من المليك ضعفه تلك الجهات والمكليف يخلق  
 بالكلية لغير تلك الجهات وانواعها انما هي التكليف ما يتوجه الى الانسان لانواعها المتباينة  
 ما وجد من غير وضعه انما هي التكليف ما يتوجه الى الحيوان لان ضعف تلك الجهات ما وجد من  
 وما يلهما من العوارض كقوة البصيرة ونوع البصيرة وضعها وهذا ظاهر لمن نظره في عالمها  
 الحيوان ان الميل المذكور من كل شيء على فمهم انه ولا الميل المذكور وهو استعداد الشيء الى  
 بوجوه انفسه بغير ميل انفسه حال التكون روح الاستعداد في جهازه على طلبه تقاونه وهو امر  
 الفضا صاحب البصيرة وامر الله للمعصية الحافظة له في شئ من فعل الله وتسلوه وهو  
 ومن امر الله المعصية التي هي والشيء المحض من الحيز في نفسه ودوامه ليقوم الشيء في  
 كلياته اذ مادة كل شيء حيزه وهذا بغيره في ما يطلبه من الاستعداد فان كل شيء يطلب  
 من امره كما فعلنا والاشارة الميل الفضا وهو استعداد الشيء الى فعله وبسبب على  
 حيزه في طلب استدارته وهذه الجوه التي يدور عليها الا انه هو اثار ذلك الفضا في هذا الفضا  
 التي هو امر الله الفضا وامر الله للمعصية كما ذكرنا في الفضا من اثاره وهذا فهو مصدر  
 ويحتمل في قوله كما جاز من احداهما ان يراد به انما هي الفضا وطاعة الى الاستعداد فان كل شيء